

Distr.: General
11 April 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الحادية والستون

١٣-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

جلسة تحاور: التعجيل بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

موجز مقدم من الرئيس

- ١ - في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، عقدت لجنة وضع المرأة جلسة تحاور لتناول موضوع "التعجيل بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات".
- ٢ - وتولى أندرياس غلوسنر، نائب رئيس لجنة وضع المرأة، رئاسة الحوار وإدارته، وأدى بيان استهلاكي وملاحظات ختامية. وشارك في الحوار وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من ١٥ دولة عضوا، إضافة إلى ١٤ متكلماً وُجهت إليهم دعوة للحضور وكانوا يمثلون مختلف مجموعات أصحاب المصلحة.



التدابير المتخذة في مجال السياسة العامة من أجل التعجيل بتنفيذ الالتزامات

٣ - أكد المشاركون التزامهم بتنفيذ كل من إعلان ومنهاج عمل بيجين، والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها لجنة وضع المرأة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها. وأعادوا تأكيد الأهمية الرئيسية للنتائج التي تم التوصل إليها من أجل تعزيز التشريعات القائمة، والاضطلاع بأنشطة التخطيط والميزنة، ورصد تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وجرى التركيز أيضا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تنشئ التزامات للدول الأطراف بغية الأعمال الفعلية للمساواة بين الجنسين.

٤ - وشدد المشاركون على الدور الحاسم الذي تضطلع به لجنة وضع المرأة في تعزيز الإطار العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ورأوا أن الدورات السنوية للجنة توفر زخما طيبا للتعجيل بتنفيذ ذلك الإطار.

٥ - وقدم المتكلمون أمثلة على التدابير المتخذة بهدف تنفيذ الالتزامات في مجالات شتى ومن خلال نهج متنوعة. وقالوا إن تغييرات دستورية وتشريعية قد اعتمدت استجابة للالتزامات المعلنة، بما في ذلك من أجل التصدي للعنف ضد المرأة. وقدم المتكلمون أمثلة على إدماج المنظورات الجنسانية ضمن أطر إنمائية وطنية شاملة طويلة الأمد. وأفادوا بأن خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية الجديدة والمحدثة بشأن المساواة بين الجنسين تسهم في التعجيل بتنفيذ الأطر المذكورة. كما تُسجّل زيادة في الاستثمارات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويتم كذلك اعتماد الميزنة المراعية للمنظور الجنساني على نحو متزايد استجابة للالتزامات العالمية.

٦ - وألقى عدة متكلمين الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز الآليات المؤسسية في السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والنهوض بالتعاون مع أصحاب المصلحة، بمن فيهم البرلمانيون وأعضاء الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وقدم المشاركون أمثلة على الحوافز، بما في ذلك في القطاع الخاص، حيث تُمنح الشهادات العامة والجوائز من أجل تكثيف الجهود. وقُدمت أيضا أمثلة على تحسين جمع ونشر واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن وعوامل أخرى دعما لتنفيذ الالتزامات. وجرت الإشارة إلى الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة من أجل التعجيل بعملية التنفيذ.

الإسهامات المقدمة من أصحاب المصلحة للتعجيل بالتنفيذ

٧ - ركز الممثلون عن الدول الأعضاء ومختلف مجموعات أصحاب المصلحة على الإجراءات المتخذة لدعم التعجيل بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وقالوا إن ممثلي المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة يؤدون دورا هاما في نشر استنتاجات اللجنة

المتفق عليها على الصعيد المحلي، وفي تعبئة جهود النساء على الصعيدين الوطني والمحلي، وفي رصد التنفيذ على أرض الواقع. كما أشاروا إلى الصلة الهامة القائمة بين المنظمات النسائية والعمل الذي تضطلع به اللجنة. وجرى الإعراب عن القلق إزاء تقلص الحيز الذي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تبذل فيه جهود الدعوة من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة، ووجهت دعوات لتوفير بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني كي يضطلع بعمله.

٨ - وأشار المتكلمون إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تؤدي دورا حيويا في تعزيز حقوق الإنسان للمرأة، نظرا لوضعها المستقل وخبرتها ومعرفتها المباشرة بحالة حقوق الإنسان في السياقات الوطنية. واعتبروا أنه يسع هذه المؤسسات أن تتابع الاستنتاجات المتفق عليها باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان بغية معالجة الثغرات المتبقية. كما يمكن أن تضيف خبرة تلك المؤسسات بعدا هاما وفريدا إلى عمل اللجنة. وأوصي بتوفير المركز الضروري للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل المشاركة في عمل اللجنة.

٩ - ورأى المشاركون أن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات والآليات الخاصة تسهم في تنفيذ الالتزامات في مجال خبرة وولاية كل منها. واعتبروا أنه يمكن الربط على نحو فعال بين التوصيات الصادرة عن عمليات من قبيل الاستعراض الدوري الشامل من جهة، والاستنتاجات المتفق عليها للتعجيل بعملية التنفيذ على أرض الواقع من جهة أخرى. وقالوا إن من شأن التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وفي إطار الإجراءات الخاصة، كتوصيات المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، أن تضيف زحما إلى عملية التنفيذ. وأكد عدد من المتكلمين أن عمل اللجنة يوفر سياقات سياساتية هامة لبعض المكلفين بولايات، وركزوا على الاستنتاجات المتفق عليها بشأن منع وإنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات كمثل على ذلك.

١٠ - وأوضح المشاركون دور كل من السلطة القضائية والبرلمانات في التعجيل بتنفيذ الالتزامات المعلنة. ورأوا أن الجهود المبذولة من قبيل توفير التدريب المتعلق بالمساواة بين الجنسين إلى جميع العاملين في النظام القضائي، وعقد اجتماعات للجان المعنية بالمساواة بين الجنسين، ورصد التقدم المحرز عن طريق التتبع الإحصائي، قد أدت إلى تحسينات يمكن قياسها. وألقي الضوء بوجه خاص على دور وسائل الإعلام باعتبارها قناة لتبادل المعلومات ونقل الصور والرسائل بصورة غير انتقائية.

١١ - وشدد المتكلمون على أهمية توفير القيادة المتسقة انطلاقا من المستوى الأعلى للمساعدة على التعجيل بوتيرة التغيير. وجرت الإشارة إلى إنشاء شبكات تتألف من القيادات النسائية على الصعيد الإقليمي كمثل جيد على ذلك. وذكر أن قيام مختلف أصحاب المصلحة بالاستثمار في المشاريع الخاصة بالمرأة، كالمصارف الإنمائية الإقليمية، يأتي بإسهام ملموس في التمكين الاقتصادي للمرأة وتنفيذ الالتزامات المعلنة. وتكتسي هذه الجهود أهمية

متزايدة في عالم العمل الآخذ في التغير ومع الفرص الجديدة التي تتيحها التكنولوجيا، ولذا ينبغي اغتنامها لصالح المرأة بل ومن جانب المرأة أيضا. ووُجّهت دعوة إلى اللجنة لتعميق تعاونها مع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وتعزيز أطر عمل السياسات العالمية القائمة، وكفالة أن تتمكن المرأة من الاستفادة تماما من الفرص الناشئة عن طريق العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومن الإسهام فيها أيضا.

١٢ - ودعا المشاركون إلى اتخاذ خطوات للوصول إلى النساء اللواتي يتعرضن لأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز، بما في ذلك في المجتمعات المحلية النائية. ورأوا أنه يتعين إيلاء اهتمام لاحتياجات النساء المتأثرات بالتراعات وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وللنساء في حالات الطوارئ الإنسانية. إذ أن تنفيذ الالتزامات تنفيذا فعالا يتطلب أن يكون الوصول إلى النساء في المناطق النائية أمرا ممكنا.